ابراهيم عاكف الالوسي (1899-1958)
((دراسة تاريخية وثائقية))
Ibrahim Akef Alousi (1899 - 1958)
((Historical Documentary Study))

م.د. فلاح حسن كزار/ جامعة كربلاء /كلية العلوم

الملخص

تعدٌّ دراسة سير الشخصيات من الدراسات الاكاديمية المهمة التي تزيح الستار و تكشف عن الكثير من الحقائق والخفايا التي تتعلق بالشخصية نفسها تارة ، ومدى تأثيرها ومساهمتها في صنع الاحداث التاريخية تارة اخرى، وعليه فقد شهد تاريخ العراق المعاصر ظهور العديد من الشخصيات التي قدر لها ان تؤدي دورا ساهم بشكل او بآخر في الدخول لمجرى احداثه التاريخية، ومنها شخصية الطبيب، والوزير، والنائب ،والعين ، والسفير، ابراهيم عاكف الالوسي الذي لم يقتصر وجوده ومشاركته في العمل الحكومي من خلال تسنمه منصبا وزاريا فحسب، بل ان نشاطه امتد ليشمل العمل في مجلس الامة العراقي (مجلسي النواب والاعيان) ، والبعثات الدبلوماسية ممثلا للملكة العراقية في عددا من الدول من جهة، وتراسه ومشاركته في عدد من الجمعيات واللجان الطبية والاغاثية المختلفة ذات الطابع الانساني البحت من جهة ثانية.

وبالرغم من نشاطاته المتعددة تلك، والتي اقتصرت خلال سنوات الحكم الملكي ، الا انه لم ينل نصيبا من الدراسة البحثية الاكاديمية لمجمل حياته والوظائف التي انيطت به، وبقيت المعلومات المتعلقة بشخصه ووظائفه مبعثرة هنا وهناك ، الامر الذي يتطلب من القراء بذل جهودا مضاعفة لأجل جمعها والاطلاع عليها بصورة مرتبة ومنسقة نسقا علميا.

ولأجل ذلك كله جاء اختياري لتقديم بحثا عن هذه الشخصية العراقية ،دراسة علمية اكاديمية رصينة وفق اصول منهج البحث العلمي التاريخي الاستقصائي ، اذ اعتمدت وبشكل رئيس على الوثائق الرسمية، المنشورة منها وغير المنشورة(محاضر جلسات مجلس الامة العراقي- مجلسي النواب والاعيان- ، وملفات البلاط الملكي) ،فضلا عن الجرائد التي عاصرت الاحداث، وعددا من المصادر التاريخية الرصينة.

تطلبت المعلومات الواردة في ثنايا هذه البحث تقسيمه الى ملخص ومبحثين وخاتمة، احتوى الملخص الاسباب التي حدت بالباحث اختيار عنوان بحثه، اما المبحث الاول فقد تطرقت فيه الى سيرته الدراسية والوظيفية حتى بعد تعينه وزيرا للمعارف في حزيران عام 1944، في حين ركز المبحث الثاني على دوره في مجلس الامة العراقي ، واهم آرائه التي ادلى بها خلال مدة عضويته التي استمرت عاما -على وجه التقريب- في مجلس النواب، ومدة عضويته في مجلس الاعيان والتي لم تدم الا قرابة التسعة اشهر وذلك نتيجة لسقوط النظام الملكي في تموز عام 1958، ثم جاءت الخاتمة لتوضح اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث من خلال دراسته تلك الشخصية.

لقد حاولت من خلال هذا البحث- قدر المستطاع- ان اضع المعلومات الوثائقية التي جمعتها في متناول ايدي القراء الكرام عسى ان يستفيدوا منها، وعسى ان تفتح الافاق مستقبلا لزيادة المعلومات الواردة فيها من قبل باحثين وكتاب اخرين، بهدف اغناء مكتباتنا التاريخية بالمعلومات المفيدة القيمة، وسد بعض الثغرات في مسار الاحداث التاريخية.

Abstract

The study of the conduct of the personalities of the important academic studies that reveal the curtain and reveal many facts and secrets that relate to the same personality sometimes, and the extent of their impact and their contribution to the manufacture of historical events at other times, including the doctor, the minister, the deputy, and eye, and Ambassador, Ibrahim Akef Alusi who His activities were extended to include the work of the Iraqi National Assembly (the House of Representatives and the Senate), the diplomatic missions representing the Iraqi Queen in a number of countries on the one hand, and his training and participation in a number of associations and committees of medicine And humanitarian relief on the other hand.

In spite of his many activities, he did not receive a share of the academic research study for his entire life and the functions assigned to him. For this reason, he was chosen to submit his research, relying mainly on official documents, published and unpublished. Deputies and public officials, and the files of the royal court), as well as the newspapers that seized the events and a number of historical sources.

In spite of his many activities, he did not receive a share of the academic research study for his entire life and the functions assigned to him For this reason, he was chosen to submit his research, relying mainly on official documents, published and unpublished ,Deputies and public officials, and the files of the royal court), as well as the newspapers that seized the events and a number of historical sources.

المبحث الاول

ولادته وسيرته الدراسية والمهنية:

يرجع نسبه للأسرة البغدادية المعروفة ببيت الالوسي[1]، حيث ولد في بغداد عام 1899[2]،ودرس في مدارسها حتى تخرج في المدرسة الاعدادية (المدرسة السلطانية) عام 1916[3]، بعدها سافر الى استانبول للإكمال دراسته ،اذ دخل المدرسة الطبية العسكرية وتخرج فيها عام 1918[4]، ثم عاد الى العراق عام 1922 حيث مارس مهنة الطب الباطني وافتتح عيادة له في بغداد امام مجمع سنترال سينما –آنذاك-، كما افتتح صيدلية بجوارها ، وخصص يوم الجمعة من كل اسبوع لفحص مرضى الفقراء فضلا عن منحهم العلاج مجانا[5]، كما انضم في العام ذاته للجمعية الطبية العراقية[6].

في الرابع عشر من اذار عام 1923 عين طبيبا في مستشفى كربلاء المركزي[7]، وفي الاول من اب عام 1924 انتقل للعمل في المستشفى الملكي (المجيدية) ببغداد[8]، وفي تشرين الاول عام 1926 كلف بمهمة طبية لزيارة بعض الالوية العراقية للوقوف على الامراض الشائعة واتخاذ التدابير الصحية الضرورية اللازمة للحد من انتشارها[9].

في الثامن عشر من تشرين الثاني عام 1926 انتخب عضوا في الهيئة الادارية للجمعية الطبية البغدادية[10]، وفي مطلع عام 1928 اسهم في تأسيس جمعية حماية الاطفال في العراق والتي اجازتها وزارة الداخلية في العشرين من اذار من العام ذاته[11] ، وكان عضوا بارزا فيها وتجلى ذلك بوضوح من خلال محاضراته التوعوية الصحية عن الامراض السارية وطرق الوقاية منها، والتي كان يلقيها على طلبة المدارس الثانوية في لواء بغداد اثناء زياراته المتكررة اليها[12].

يبدو ان انشطته المتميزة في تلك الجمعيات قد دفعت اعضائها الى تجديد انتخابه لعضويتها مرة اخرى في الانتخابات التي اجريت يوم السابع عشر من تشرين الاول عام 1928،بل وانتخب عضوا في هيئتها التنفيذية، فضلا عن توليه مهمة امانة صندوقها[13] ، كما جدد انتخابه لعضوية الهيئة الادارية لجمعية حماية الاطفال في الانتخابات التي اجريت في اواخر شباط عام 1929[14]، وانتخب ايضا في حزيران من العام ذاته عضوا في الهيئة الادارية (لنادي بغداد)[15].

في ايار عام 1930 عين مديرا لدائرة صحة لواء العمارة[16]، وفي عام 1932 شغل وظيفة نائب رئيس لجنة اسالة الماء في لواء بغداد، ممثلا عن وزارة الاقتصاد والمواصلات[17] ، وفي الحادي عشر من تشرين الثاني عام 1933 عين مديرا لدائرة صحة لواء البصرة[18]، وعد هذا التعيين تكريما له نظرا لالتزامه العالي وتفانيه في اداء الواجبات التي انيطت به، فضلا عن جهوده التي بذلها في مكافحة الامراض والاوبئة ، واصداره العديد من النشرات الطبية بين الحين والاخر بذلك الخصوص والتي على ما يبدو انها تركت اثرا طيبا في نفوس عامة الناس الذين انتفعوا منها وتعلموا كيفية الوقاية من الامراض المعدية – بحسب وصف احدى الجرائد المحلية الصادرة آنذاك-[19]، لذلك منح في الاول من نيسان عام 1935 نوط (منظمة الهلال الاحمر العراقية) [20] ،وقد استمر في وظيفته حتى الثامن عشر من ايار عام 1936[21].

في حزيران عام 1936 تولى رئاسة لجنة انضباط موظفي مديرية الصحة العامة بناءا على طلب وزارة الداخلية[22]، وفي اب من العام ذاته استلم وظيفة مدير شعبة المعاهد الصحية في مديرية الصحة العامة، ثم نقل لتولي وظيفة رئيس صحة لواء بغداد[23]، وتولى في الوقت ذاته رئاسة لجنة (السباحة) التي تشكلت آنذاك للإشراف على مسابح العاصمة بغداد والتي اتخذت عدة قرارات مهمة بهذا المجال منها:-

1-مطالبة مديرية الري العامة تعيين ممثلا عنها في اللجنة.
2-اخذ نماذج من مياه نهر دجلة ومن مناطق مختلفة منه وعلى فترات متعددة لأجل فحصه وتحديد المواقع الصالحة للسباحة.
3-الطلب من امانة العاصة تأسيس (دوشات) عمومية الى العمال والفقراء لغرض التنظيف والاستحمام في بعض مناطق بغداد، كالباب الشرقي، وسيف، وجسر مود، وغيرها).
4-مطالبة وزارة المعارف لتأسيس مسابح خاصة بالطلبة ،ومطالبة بعض النوادي (كالنادي العراقي، ونادي المعلمين، ونادي الزوراء، ونادي الرشيد وغيرها) بإنشاء احواض للسبحة وبمساعدة الحكومة.
5-الطلب من مديرية الصحة العامة اقرار نظام يمنع السباحة في غير المواقع التي تخصصها اللجنة.
6-تعيين لجنة دائميه خاصة لمراقبة السباحة وتشجيعها[24].

في الرابع من تشرين الاول عام 1937 عين رئيسا لمعاهد العراق الصحية، وبقي في هذه الوظيفة حتى مطلع عام 1939 [25]، وفي ايار من العام ذاته عين مدير الصحة العام [26]، ضمن تشكيلات وزارة الشؤون الاجتماعية[27]، وفي العام ذاته شغل منصب نائب رئيس لجنة اسالة ماء لواء بغداد التي اهتمت بموضوع توفير المياه الصالحة للشرب وكذلك مياه سقي الحدائق، اذ قدمت اللجنة جهودا مميزة من اجل توفير الانابيب الناقلة للمياه الصالحة للشرب بعد ان اوصت باستبدال الانابيب السابقة والمصنوعة من الحديد والاهين باخرى مصنوعة من مادة(الاسبست سمنت)، واستطاعت توفير تلك الانابيب على الرغم من الصعوبات التي واجهتها والمتمثلة بارتفاع اسعار المواد المستوردة آنذاك ، ورفض بعض الشركات الاجنبية تجهيزها او تجهيز المواد اللازمة لها من مواد كيميائية ومقاييس مائية واصباغ وغيرها[28].

في الرابع عشر من نيسان عام 1943 عين مفتشا صحيا عاما في الوزارة ذاتها، وفي الوقت ذاته انتخب مفتشا عاما وسكرتيرا لجمعية الهلال الاحمر العراقية[29]، فضلا عن عضويته في جمعيتي الطيران [30] وجمعية حماية الاطفال العراقيتين[31].

في شباط عام 1944 سعى مع بعض الشخصيات العراقية لتأسيس جمعية مكافحة التدرن، وذلك اثر انتشار ذلك المرض بشكل كبير بين عامة الناس ، اذ اسهم بصفته الشخصية والوظيفية باعتباره مديرا عاما في وزارة الشؤون الاجتماعية مع نخبة من رجالات الدولة آنذاك في اقناع الوصي عبد الاله[32] لإنشاء جمعية لمكافحة السل في العراق والعناية بالفقراء المصابين بهذا المرض ،وقد رفعت الهيئة التحضيرية للمشروع والتي ضمت ايضا عددا من الاطباء والمفكرين عريضة الى وزارة الداخلية للحصول على ترخيص بتشكيل الجمعية التي اطلق عليها (جمعية مكافحة التدرن في العراق) ، وعليه تكللت جهوده مع جهود رفاقه بالنجاح بعد ان اصدرت وزارة الداخلية موافقتها على انشاء الجمعية في التاسع والعشرين من شباط من العام ذاته ،على ان تنتخب هيئة ادارية مؤقتة من اعضاء الهيئة المؤسسة لمدة شهرين ،وان تجتمع خلالها هيئة عامة لانتخاب هيئة ادارية لمدة سنة واحدة ، وفعلا عقدت الهيئة المؤسسة اجتماعها آنذاك في وزارة الشؤون الاجتماعية التي كانت دائرة الصحة موصولة بها ،وتم انتخاب الهيئة الادارية الجديدة واصبح الدكتور ابراهيم عاكف الالوسي معتمدا عاما لها [33].

في الثالث من حزيران عام 1944 عين وزيرا للمعارف ضمن حكومة حمدي الباجه جي[34] (الاولى) التي شكلها في الثالث من حزيران من ذلك العام واستمرت حتى الثامن والعشرين من اب من العام ذاته[35]، ثم شغل المنصب ذاته ثانية في حكومة حمدي الباجه جي الثانية (29/اب/1944- 29/كانون الثاني/1946)[36] ،وقد ادى خلال فترة استيزاره دورا إداريا بارزا [37]، وفي العام ذاته انتخب عضوا للمجلس النيابي العراقي[38].

على الرغم من تسنمه منصبا وزاريا، فانه واظب على ممارسة دوره التربوي-بعد خروجه من الوزارة- بوصفه استاذا لمادة آداب الطب والسلوك في الكلية الطبية العراقية وذلك خلال العام الدراسي 1946-1947 [39]، كما شغل في الوقت ذاته وظيفة مدير عام الصحة العامة التي تقلدها في اذار عام 1946[40]،لاسيما بعد عدم تكليفه بالاستيزار ثانية في الحكومات التي تشكلت لاحقا [41].

في العام ذاته-1946- برز دوره في جمعية الهلال الاحمر العراقية، من خلال تراسه للجنة المركزية الخاصة بإسعاف منكوبي فيضان نهر دجلة والتي عرفت باسم(اللجنة المركزية لاكتتاب اسعاف منكوبي الفيضان ،وقد عهدت الجمعية الى اللجنة جمع التبرعات عن طريق الاكتتاب الذي اذنت وزارة الداخلية بافتتاحه لغرض اغاثة المنكوبين ، وقد اتصلت اللجنة المركزية بالسلطات الادارية المحلية في المناطق المنكوبة لغرض الحصول على المعلومات الكافية عن الفيضانات وحصر الاضرار واعداد المتضررين لغرض تقديم المساعدات لإغاثتهم [42].

في العاشر من تشرين الاول عام 1948 صدرت ارادة ملكية بتعينه وزيرا مفوضا في وزارة الخارجية العراقية- داخل العراق- حسبما اكدته الوثيقة الصادرة من رئاسة ديوان البلاط الملكي ذي العدد(693) والصادرة في ذلك التاريخ[43]، ثم عين وزيرا مفوضا للعراق في سوريا وذلك في الرابع عشر من تشرين الثاني من العام ذاته[44] .

هذا وقد مثل العراق في جامعة الدول العربية في جلستها الثالثة من اجتماعها التاسع المنعقد في الثالث من تشرين الثاني عام 1948 بهدف تقديم مشروع الحكومة العراقية الى مجلس الجامعة، والذي دعت من خلاله الى تشكيل لجنة عسكرية عربية لمواجهة الوضع على ارض فلسطين عسكريا، وقد تزامن تقديم ذلك المشروع مع فترة اشتداد الاعتداءات الصهيونية على الاراضي الفلسطينية وبعض اراضي الدول المجاورة لها لاسيما سوريا، وتقديم عدد من اعضاء الجامعة لعدد من مشاريع مواثيق ما عرف آنذاك (بالضمان الجماعي العربي)[45]، ويبدو انه لم يوفق في مهمته الرامية الى تقريب وجهات النظر بين الحكومتين العراقية والسورية بهدف توحيد البلدين تحت سلطة العرش الهاشمي ،الامر الذي دفع بالحكومة العراقية الى انهاء مهمته بصفته وزيرا مفوضا للعراق في سوريا وذلك في السادس من كانون الاول عام 1949[46] .

على الرغم من انتقاله للعمل ضمن الهيئات الدبلوماسية لوزارة الخارجية العراقية، الا انه حرص على استمرار انشطته الثقافية الصحية لاسيما في مجال تفعيل عمل الجمعيات ذات العلاقة بحماية الاطفال، الامر الذي دفع وزير الشؤون الاجتماعية لتقديم طلبا لإصدار ارادة ملكية بمنحه نوط حماية الاطفال من النوع الذهبي ، وبناءا على ذلك صدرت ارادة ملكية في السادس والعشرين من ايلول عام 1949 قضت بمنحه ذلك النوط[47].

في الحادي والعشرين من شباط عام 1950 صدرت ارادة ملكية بتعينه وزيرا مفوضا للعراق في المفوضية العراقية في تركيا بدلا من نظيرتها السابقة في سوريا[48]،وقد باشر بوظيفته هذه في السابع والعشرين من اذار من العام ذاته[49] ، وفي السادس والعشرين من اذار عام 1953 صدرت ارادة ملكية بتمديد خدماته لهذه الوظيفة عامين اضافيين، وترفيعه من الدرجة الثانية الى الدرجة الاولى وفق صنف التدرج الوظيفي للسلك الخارجي بحسب ما اكدته الوثيقة المرقة (199) والصادرة من رئاسة ديوان البلاط الملكي في ذلك التاريخ[50].

في الخامس عشر من شباط عام 1956 عين مديرا عاما في وزارة الصحة العراقية[51]، وفي الثلاثين من تشرين الاول عام 1957 صدرت ارادة ملكية بتعينه عينا في مجلس الاعيان العراقي[52]، وبعد سقوط النظام الملكي في تموز عام 1958 اعتكف العمل السياسي وعاش متنقلا بين تركيا وبغداد حتى وافته المنية في بغداد عام 1985 ودفن فيها [53].

فيما يأتي جدولا يوضح التكوين الاجتماعي والثقافي والسياسي للسيد ابراهيم عاكف الالوسي[54]:-

مكان الولادة	تاريخ الولادة	التحصيل العلمي	الانتماء الاجتماعي	الانتماء السياسي والدرجة الوظيفية	تاريخ الوفاة
بغداد	1899	المدرسة الطبية العسكرية	فئة الموظفين	عضو الجمعية الطبية البغدادية عام 1926 عضو جمعية حماية الاطفال العراقية عام 1928 عضو الهيئة الادارية لنادي بغداد عام 1929 مدير دائرة صحة لواء العمارة عام 1930 نائب رئيس لجنة اسالة الماء في بغداد عام 1932 مدير دائرة صحة لواء البصرة عام 1933 رئيس لجنة انضباط موظفي الدولة في مديرية الصحة العامة عام 1936 مدير شعبة المعاهد الصحية في مديرية الصحة العامة عام 1936 رئيس المعاهد الصحية في العراق عام 1937 مدير الصحة العام عام 1939 مفتش الصحة العام عام 1943 عضو وسكرتير جمعية الهلال الاحمر العراقية عام 1943 عضو مجلس النواب العراقي لدورته العاشرة(1943-1946) ممثلا عن لواء بغداد وزيرا للمعارف (3/حزيران/ 1944-28/اب/1944) وزيرا للمعارف مرة ثانية(29/اب/1944-29/كانون الثاني/1946) مديرا عاما للصحة عام 1946 وزيرا مفوضا في وزارة الخارجية العراقية عام 1948 وزير العراق المفوض في سوريا عام 1948 ممثل العراق في جامعة الدول العربية عام 1948 وزير العراق المفوض في تركيا عام 1950 مديرا عاما في وزارة الصحة العراقية عام 1956 عضو مجلس الاعيان العراقي عام 1957	1985

المبحث الثاني
دوره في مجلس الامة العراقي(مجلسي النواب والاعيان)
اولا: مجلس النواب:

بعد تعينه وزيرا للمعارف في الثالث من حزيران عام 1944، وجب عليه ان يكون عضوا في احد مجلسي الامة- النواب او الاعيان- خلال فترة لا تتجاوز الستة اشهر من تاريخ تسنمه المنصب وفق ما نص عليه الدستور العراقي الصادر عام 1925 [55]،وبما انه كان قد صادف تسنمه المنصب انعقاد اجتماع مجلس الامة لدورته العاشرة الذي ابتدأ اول جلساته في التاسع من تشرين الاول عام 1943[56]، لذلك ورد اسمه مرشحا في الانتخابات التكميلية لعضوية مجلس النواب ضمن قوائم المضابط الخاصة بلواء بغداد اثر استقالة احد نوابها[57] وذلك في الاجتماع الاعتيادي الثاني من اعمال تلك الدورة الانتخابية[58] - ولابد من التأكيد هنا بان ترشحه لعضوية مجلس النواب جاءت بعد تعينه وزيرا للمعارف- .

ومهما يكن من امر فقد احيلت تلك المضابط الانتخابية للتدقيق من قبل نواب الشعبة الرابعة من شعب المجلس النيابي، الذين اكدوا بتقريرهم المرفوع الى رئاسة مجلس النواب في التاسع من كانون الاول عام 1944 مطابقة تلك المضابط للأصول القانونية ، واوصوا بعرض اسمه على اعضاء مجلس النواب للمصادقة عليه بصفته عضوا منتخبا من قبل الشعب لعضوية مجلس النواب، وبالفعل تم ذلك في جلسة المجلس المنعقدة في الحادي والثلاثين من كانون الاول عام 1944 وبذلك اصبح وبشكل رسمي عضوا في مجلس النواب[59] .

وهنا سنستعرض اهم مواقفه خلال مدة عضويته تلك لاسيما وانه كان وزيرا للمعارف وكالاتي :-

1-وجهت له اسئلة من قبل نائب لواء الموصل[60] بشان لزوم ادخال تعليم تشغيل (الماطورات) في مدارس الصنائع، ووجهت له اسئلة اخرى من قبل نائب لواء السليمانية[61] حول قلة عدد البعثات العلمية من الاكراد، وفي الوقت ذاته تسائل نائب لواء الدليم [62] عن خطة وزارة المعارف لسد شواغر المدارس لاسيما العالية منها من الكوادر التدريسية قبل شروع وزارة المعارف بفتح جامعة في العراق ، فضلا عن معارضتهم تعيين عميدا مصري الجنسية لكلية الحقوق، ومعرفة خطة الوزارة بخصوص تعليم الاميين .

فأجاب الوزير عن تلك التساؤلات وكما يلي:- بشان تعلم تشغيل الماطورات فقد اكد بان مدرسة الصنائع قد ادخلت في مناهجها تشغيل الماطورات لأجل التمرين، وانه يتم فعليا في مزرعة ابي غريب تعليم طلاب تلك المدرسة على قيادة الساحبات، اما بشان مسالة البعثات العلمية فانه اكد بان الوزارة ادخلت في برامجها قبول كل من يراجع الوزارة من الاكراد في برنامج البعثات العلمية وفق شروط البعثات دون تمييز بين احد، كما اجاب على تساؤلات نواب الدليم بالقول:- انه لا توجد شواغر في تلك المدارس مؤكدا ان اعداد الاساتذة في المدارس الابتدائية هو(4398) معلما و (537) مدرسا وان مجموع الشواغر هي (42) شاغرا في المدارس الابتدائية و(16) شاغرا في المدارس المتوسطة للذكور، و(6) شواغر لمتوسطات الاناث و(34) شاغرا في ثانويات الذكور والاناث، وعد ذلك انه لا يمكن اعتباره شواغر امام الاعداد الكبيرة من الكوادر التدريسية، وان بعض تلك الشواغر مؤقت ويعود اسبابه اما نتيجة للوفاة او المرض، ورغم ذلك فان المعلمين الاخرين ينوبون عنهم، وبخصوص تساؤلات نائب لواء بغداد[63] حول تعليم الاميين لا سيما في المناطق الريفية، فقد اكد الوزير ان الوزارة شكلت لجنة من المختصين لتطبيق خطة بذلك الخصوص لاسيما في المناطق الريفية وانها تسعى لتوسيع دور المعلمين ،وبشان تعيين عميدا لكلية الحقوق، اشار الى انه ليس من المعيب فعل ذلك طالما يصب في مصلحة طلابنا وبلدنا مؤكدا بانه ليس العميد الوحيد في شغل هكذا منصب وان كليتي الصيدلة والطب تداران من قبل اساتذة مصريين اكفاء [64].

2-في الجلسة ذاتها وجهت له بعض التساؤلات حول سبب توفير وزارة المعارف اماكن سكن للمدرسات المصريات في المدارس التي يعملن فيها، فأجاب بان ذلك جرى حسب الاتفاق بين وزارة المعارف المصرية ونظيرتها العراقية، كما اجاب على التساؤلات بشان رفض وزارة المعارف تعيين مدرسا للغة العربية في المدارس الكردية بالنفي مؤكدا بانه لا توجد هكذا شواغر هناك، مؤكدا افتتاح الوزارة لمدارس متوسطة جديدة في المناطق الكردية، واجاب ايضا على تساؤل احد النواب حول تعليم الاميين ، مؤكدا بان الوزارة شكلت لجنة من المختصين لتطبيق خطة بذلك الشأن لاسيما في المناطق الريفية، كما وضعت خطة لزيادة عدد دور المعلمين [65].

3-تسائل نائب لواء اربيل[66] عن الاسباب التي حدت بوزارة المعارف الى الامتناع عن افتتاح مدارس متوسطة للإناث في ذلك اللواء فضلا عن لوائي البصرة والكوت ، فأجاب الوزير:- ان السبب يعود لقلة الكوادر التدريسية من الاناث ، وان الوزارة سبق وان طلبت من نظيرتها المصرية عددا كافيا من المعلمات لسد الشواغر، فضلا عن فتح مدرسة متوسطة للبنات في لواء اربيل، غير انه تأسف بان وزارة المعارف المصرية لم ترسل سوى نصف العدد المطلوب من المعلمات، وانه وعد بتخرج دفعة جديدة من خريجات دار المعلمين العالية العراقية العام القادم لفتح متوسطات للإناث في المناطق المشار اليها وغيرها[67].

على ما يبدو ان اجابته تلك لم ترض النائب المتسائل الذي انتقد اداء الوزارة وعدم سيرها وفق قاعدة الاهم ثم المهم، متهما اياها بانها لم تراع الانصاف عند افتتاحها لمدارس البنات بين الالوية العراقية .ومستشهدا بعدم وجود تلك المدارس في ثلاث الوية هي (اربيل، والكوت، والرمادي)، في وقت توجد متوسطة للبنات في ناحية الاعظمية، واخرى في قضاء الكاظمية وبامكان طالبات الاعظمية الدراسة في متوسطة الكاظمية، مركزا علىرغبة سكان لواء اربيل الكبيرة في تعليم بناتهم وحرصهم على مواصلتهن الدروس بدليل قدوم قسما منهن الى بغداد او الالوية المجاورة للدراسة في مدارسها، وفي الوقت ذاته حث نفس النائب وزير المعارف على ضرورة تهيئة مدرسات في تلك الالوية ولو بصورة مؤقتة[68].

4-عند قراءة تقرير لجنة شؤون المعارف حول لائحة تعديل قانون المعارف العامة رقم(57) لسنة 1940 والتي تهدف الى تشجيع وحماية حق التأليف ، انتقد بعض النواب عمل وزارة المعارف بهذا الجانب ، مطالبين وزيرها الغاء العمل بالقانون العثماني النافذ بهذا الخصوص. واعداد مشروع قانون عراقي يضاهي القوانين الصادرة في الدول المتقدمة والذي يختص بحقوق التأليف والملكية الادبية ، فأجاب الوزير:- ان الوزارة اعدت لائحة قانونية للنشر والترجمة والتأليف ،وارسلت للتدوين لكن لا يمكن اصدارها دون اضافة مادة قانونية الى قانون حق التأليف تسمح بتشكيل لجنة متخصصة للنظر في الترجمة والتأليف التي سيكون لها((خدمات كبيرة تفيد البلاد لأنها ستحمي التراث للملا))- حسب قوله- ، وطالب اعضاء المجلس المصادقة على اللائحة المقروءة، وبالفعل عندما عرضت للتصويت تم التصويت بالموافقة عليها بالاجتماع[69].

5- ظهر اسمه ضمن الموافقين على لائحة قانون تعديل قانون ادارة الالوية رقم(58) لسنة 1927 والتي اجازت فرض ضريبة على الاستهلاك بنسبة 2.5% واضافة 0.5% ضريبة على البنزين ليكونا موردا للإدارات المحلية للقيام بواجباتها تجاه المناطق التي تشرف على ادارتها والتي بدونها لا يمكن لتلك الادارات القيام بواجباتها كونها احد اهم مصادر تمويلها، وقد قبلت اللائحة عند التصويت عليها[70].

6-ظهر اسمه ضمن المصوتين على لائحة قانون عضوية العراق لميثاق الجامعة الدول العربية الموقع عليه بين كل من، العراق، وسوريا، والاردن، والمملكة العربية السعودية، ولبنان، ومصر، واليمن ،في القاهرة يوم الثاني والعشرين من اذار عام 1945، والذي تم المصادقة عليه بالأجماع[71].

7-في احدى جلسات المجلس وجهت له بعض الاسئلة حول وضع بناية المتحف العراقي والاثار القديمة الموجودة فيه والتي اشارت الى ان تلك الاثار النادرة مكدسة في صناديق مهملة وغير امنة منتقدين عدم وجود مكان ملائم لعرضها ومستفسرين في الوقت ذاته عن التدابير التي اتخذها وزير المعارف بشان انشاء بناية جديدة تليق بمركز العراق وقيمة اثاره، واسئلة اخرى تعلقت بمنع الوزارة الاكتتاب لإنشاء متوسطة في قضاء الهندية، وان الوزير قد عارض ذلك بحجة ان سياسة المعارف تهدف الى عدم التوسع في فتح مدارس متوسطة في الاقضية ، وعد النواب ذلك مخالفة لمبادئ التعليم والخطة التي اقرتها الوزارة مسبقا[72].

8-جاءت اجابة الوزير عن تلك التساؤلات وكالاتي:- بخصوص بناية المتحف العراقي اشار الى ان الحكومة العراقية فكرت بتشييد متحف يليق بمركز العراق، غير ان ظروف الحرب العالمية الثانية دفعت بتأجيل ذلك المشروع، ومع ذلك فان وزارة المعارف ادخلت بعض المبالغ في ميزانيتها هذا العام (1945-1946)لإنشاء متحف جديد، وفي الوقت ذات طمان الوزير اعضاء المجلس بان الاثار العراقية محفوظة في صناديق محكمة وانها مصونة من كل عبث او تلف[73].

9-اجاب عن تساؤل احد نواب لواء الحلة بخصوص عدم صحة تحويل بعض المعلمات من ملاك التعليم الابتدائي الى ملاك التعليم الثانوي ، قائلا:((ان قانون وزارة المعارف يجيز اناطة بعض الدروس كالرياضة والنشيد والاشغال اليدوية والفنون البيتية والفنون الجميلة لمن لهن القابلية لتدريس هذه المواد بشرط حصولهن على شهادات لتلك الفروع معترفا بها من قبل الوزارة، ولما كانت بعض مدارس البنات تعاني من قلة عدد المتخرجات في المدارس العالية، ولعدم مجيء عدد كاف من المعلمات غير العراقيات هذه السنة-1945-، اضطررنا للاستعانة وعلى سبيل الاعارة ببعض خريجات القسم العالي من دار المعلمات الابتدائية ، وممن قضين سنتين فوق الثانوية لسد تلك الشواغر، فضلا عن ان قانون المعارف يعد الدراسة فوق الثانوية دراسة عالية[74].

10-اما بخصوص منع الاكتتاب لإنشاء متوسطة في قضاء الهندية فقد اجاب بانه ورد الى الوزارة كتابا من مدير منطقة معارف الفرات في الرابع عشر من اب عام 1944 يشير فيه بان احد اهالي القضاء تنازل عن ايجار داره لمدة سنة كاملة في حال اتخاذه مدرسة متوسطة، كما طالب المدير ايضا بفتح متوسطة هناك، غير ان الوزارة اعربت عن اسفها عن عدم اعطاء الموافقة لعدم وجود كوادر تدريسية لهذه السنة الدراسية-1945-1946- هذا من جهة، ومن جهة اخرى فقد ورد الى وزارة المعارف في التاسع من كانون الاول عام 1944 كتابا من وزارة الداخلية يشير فيه الى وجود استعداد لدى اهالي قضاء الهندية لفتح اكتتاب مشروع بناية متوسطة لإبداء الراي فيه، وبما ان الموافقة على قضية جمع الاكتتاب وجمع التبرعات ليست من اختصاص وزارة المعارف بل من اختصاص الادارة المحلية، ونظرا لقرار مجلس شورى المعارف الصادر في التاسع والعشرين من تشرين الاول عام 1944 والذي تضمن عدم تشجيع فتح مدارس متوسطة في الاقضية، فقد اجبناه بالرغم من تشجيع الوزارة لتلك الحركة فإنها تأسف لفتح المدرسة لعدم وجود ملاكات تدريسية[75].

11-كما وجه بعض النواب انتقادات للإجراءات التي اتخذها حينما امر بسد شواغر المدارس الابتدائية بتعيين عددا من حملة الشهادات العليا فيها، اذ عدوا ذلك مخالفة للمادة(21) من قانون المعارف العام[76]، فأجاب الوزير بان ذلك الامر تم في الاغلب في مدارس البنات لعدم وجود العدد الكافي من المعلمات المتخرجات لسد حاجة التعليم الابتدائي، مشبها الامر بانه على سبيل الاعارة ريثما يكتمل الملاك الابتدائي[77].

12-وفي الجلسة ذاتها وجهت له اسئلة من قبل بعض النواب حول اسباب افتتاح وزارة المعارف لعدد من المدارس المتوسطة في بعض مناطق العراق دون اخرى، فأجاب بان سبب ذلك يعود لقلة الكوادر التدريسية[78].

13-وجه له سؤالا من قبل احد نواب لواء الديوانية حول اسباب المشاكل التي حصلت في دار المعلمين العالية بين الطلبة وعميدهم الذي طالب الشرطة بالتدخل وتوقيف عددا من الطلبة، فأجاب الوزير بان بعضا من الطلبة الذين كانت درجاتهم الامتحانية متدنية اخذوا يحرضون زملائهم على الاضراب بحجة ان مناهج الدراسة صعبة وان معدلات النجاح عالية بل واجبروهم على توقيع عريضة قدمت الى عمادة الدار طالبوا فيها بمطالب خارج حدود القوانين المعمول بها، كإلغاء عددا من الدروس في الفرعين الادبي والعلمي، وتقليل عدد المحاضرات ، وجعل درجة النجاح 50% بدلا من 60% وغيرها، ورغم ابلاغنا لهم دراسة تلك المطالب الا انهم رفضوا الانتظام في الدوام واخذوا يجتمعون في اماكن مختلفة، وعندما وجدت الشرطة بانهم

مجتمعين قرب وزارة الخارجية اخطرتهم بضرورة انهاء اضرابهم والعودة لمقاعدهم الدراسية، لكن قسما منهم ابى ذلك واستمر بإضرابه فقامت الشرطة باعتقالهم ثم اطلقت سراهم بعد ان تعهدوا بإنهاء الاضراب ، وفعلا تم ذلك وانتظم دوام الدار ولم يحصل اي اعتداء على الطلبة[79].

14-وفي احدى جلسات المجلس اجاب الوزير عن تساؤل احد نواب لواء الحلة[80] حول مدى صحة اعتقال الشرطة لعدد من الطلبة اثناء عقدهم مؤتمرا طلابيا في تموز عام 1945 وموقف وزارة المعارف منه، قائلا:- بان مسالة التوقيف والتحقيق من اختصاص وزارة الداخلية، ومع ذلك وجهنا استفسارا الى الوزارة ذاتها بهذا الخصوص فأجابت بالنفي، مؤكدة ان هناك بعض الطلبة تم توقيفهم بتهمة اشتغالهم بأمور سياسية هدامة وحيازتهم اوراقا تثبت ذلك[81].

هذا ولم يظهر للباحث اي موقف للوزير النائب ابراهيم عاكف الالوسي بعد هذه الجلسة لاسيما بعد تقديم حمدي الباجه جي استقالة حكومته (الثانية) في الثلاثين من كانون الثاني عام 1946[82] والتي كان جزءا منها، وتكليف توفيق السويدي [83] بتشكيل الحكومة الجديدة في الثالث والعشرين من شباط من العام ذاته اذ لم يتم تكليفه بتسنم أي منصب وزاري فيها[84]، فاقتصر دوره السياسي على عضويته في مجلس النواب لدورته العاشرة، رغم تغيبه عن جلسات ذلك المجلس اللاحقة حتى صدرت ارادة ملكية في الرابع والعشرين من اذار عام 1946 بتعينه مديرا عاما للصحة، وعليه عد مستقيلا من عضويته في مجلس النواب[85].

ثانيا: مجلس الاعيان:

تم تعينه عينا في مجلس الاعيان العراقي اثر صدور ارادة ملكية بالرقم (671) في الثلاثين من تشرين الاول عام 1957[86]، وفي الاول من كانون الاول من العام ذاته عقد المجلس اول جلساته وباشر بانتخاب هيئة ديوان رئاسته فكان ابراهيم عاكف الالوسي احد الاعيان المنتخبين لها[87].

لم يظهر للباحث اي موقف للعين ابراهيم عاكف الالوسي اثناء تعينه في هذا المجلس الذي استمر زهاء التسعة اشهر سوى تصويته لصالح لائحة دستور الاتحاد العربي بين العراق والاردن وذلك في الثاني عشر من ايار عام 1958[88]، كما لم يرد اسمه ضمن أيا من اللجان التي تشكلت من اعضاء هذا المجلس كلجنة الامور المالية والاقتصادية [89] ،او لجنة الشؤون الخارجية [90]،او لجنة شؤون المعارف[91] ، او غيرها من اللجان .

فضلا عن ذلك فانه قدم طلبا لرئاسة مجلس الاعيان في الثلاثين من ايار عام 1958 رام فيه الحصول على اجازة مدتها خمسة عشر يوما لتلقي العلاج خارج القطر ، وقد وافق المجلس على منحه الاجازة[92] بعد ذلك لم يظهر له أي نشاط داخل هذا المجلس او خارجه، ويبدو ان سبب ذلك يعود لسوء حالته الصحية التي استمرت حتى سقوط النظام الملكي في الرابع عشر من تموز من العام ذاته.

الخاتمة:

من خلال الاطلاع عل السيرة الدراسية والوظيفية للوزير والنائب والسفير والعين ابراهيم عاكف الالوسي خلال المدة 1899-1958 يمكن استنتاج الامور الاتية:

1- ان شغله لوظائف متعددة، فضلا عن انضمامه لجمعيات مختلفة جاءت جميعها منسجمة ومتوافقة وطبيعة اختصاصه العلمي.

2- منذ دخوله العمل الحكومي عام 1922 وحتى سقوط النظام الملكي في العراق في الرابع عشر من تموز عام 1958 ، لم نجد اي مؤشر على انتمائه لأحزاب او جمعيات سياسية (عراقية او غير عراقية)، بل وحتى اختياره وزيرا للمعارف عام 1944 جاء برغبة من الوصي عبد الاله، الذي تمتع – آنذاك- نتيجة لظروف الحرب العالمية الثانية(1939-1945)- بوضع دستوري سمح له بفرض شخصيات وزارية على رئيس الحكومة[93]، لاسيما اذا ما علمنا انه وبصفته الوصي على عرش العراق اصدر تعليمات الى الوزراء وكبار المسؤولين الاداريين، قضت بعدم ترشيح اقربائهم الى المناصب الحكومية ، حتى ان نوري السعيد[94] وصالح جبر[95] اعترفا بذلك[96] .

3-الملاحظ ان مواقفه داخل مجلس النواب خلال فترة عضويته التي استمرت ما يقارب العام (31/كانون الاول/1944-25/اذار/1946)، اذا ما وضعنا بعين الاعتبار فترات تعطيل المجلس[97]، وعدد الجلسات التي غاب عنها لاسيما الجلسة الخامسة والثلاثون من الاجتماع الثاني[98]، والجلسات، الحادية والعشرون، والرابعة والعشرون، والخامسة والعشرون من الاجتماع الثالث[99] ،اقتصرت فقط على الاجابة على الاسئلة الموجهة اليه بصفته وزيرا للمعارف، والذي لا يمكن نكرانه هنا بانها كانت اجابات مهنية دقيقة الى حد كبير ،الامر الذي استطاع من خلالها اقناع غالبية اعضاء المجلس بها.

4-كما بينت الاسئلة التي تقدم بها بعض النواب اهتمامهم العالي بعملهم التشريعي، وممارسة دورهم الرقابي من خلال مسائلتهم المسؤول عن كل صغيرة وكبيرة في المؤسسة التي يشرف على ادارتها، كما كشفت اجابات الوزير في الوقت ذاته عن الكثير من المسائل التي كانت تحيط بوزارة المعارف، لاسيما تلك المتعلقة بنقص الكوادر التدريسية في ملاك التعليم الثانوي، وسعي الوزير الحثيث لسد تلك الشواغر عن طريق التعاقد مع كوادر تدريسية من خارج العراق تارة، وتعيين كوادر عراقية من مستويات علمية اعلى من المكان الذي تم تعينه فيه تارة ثانية، وتحويل بعض الكوادر التدريسية من ملاك التعليم الابتدائي الى ملاك التعليم الثانوي تارة ثالثة.

5-وبناءا على تلك الاجابات اعتقد انه كان على النواب توجيه شكرا له، لا نه اثبت حرصه وتفانيه في عمله من اجل انجاز مهام التعليم في تلك المدارس وفق الانظمة والقوانين المرعية آنذاك، وبالشكل الذي يضمن عدم الاخلال بسير حسن الدراسة فيها، فضلا عن انها اثبتت علمه بما يجري في المؤسسة التي يديرها والدوائر المرتبطة بها لاسيما من خلال الاحصائيات التي اعلن عنها.

6-ظهر اسمه ضمن الموافقين على لائحة قانون انضمام العراق الى ميثاق جامعة الدول العربية[100]،وهذا يدل على تأييده وايمانه وحرصه على توحيد اواصر الاخوة والتعاون بين الاشقاء العرب.

7-انه لم يبد اي راي خلال مناقشة مجلس النواب لبعض اللوائح القانونية المهمة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، نوقشت في اكثر من جلسة لوائح قانونية تعلقت بانضمام العراق الى ميثاق الامم المتحدة ومحكمة العدل الدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945 ، حيث شهدت جلسات المجلس مناقشات ومداخلات للعديد من النواب حول تلك اللوائح، والتي توجت بالمصادقة عليها وصدور ارادة ملكية بالرقم(571) بذلك، في الثلاثين من تشرين الاول عام 1945[101].

8-على الرغم من تسنمه منصبا وزاريا، الا ان ذلك لم يمنعه من ممارسة دوره كاستاذا في كلية الطب العراقية فيما بعد ، اذ نجده قد واضب على القاء محاضراته الدراسية عل طلبتها خلال العام الدراسي1946- 1947،وهذا يؤكد حبه واعتزازه لمهنته الاساسية وهي الطب، حتى عد من الدعاة المتحمسين لتأسيس الكلية الطبية العراقية عند بداية تأسيسها عام 1927 ، وعد من الرعيل الاول لمؤسسي الطبابة الحديثة في العراق[102].

9-يبدو ان لتعليمه و ثقافته الواسعتين ، ونجاحه في ادارة الاعمال التي اوكلت اليه خلال مسيرته الوظيفية ، فضلا عن اجادته التحدث بأكثر من لغة ،هي التي دفعت من بيديه اصدار القرار السياسي آنذاك الى تكليفه- بعد خروجه من منصب وزير المعارف اوائل عام 1946-، بمهمات وظيفية حساسة والتي تمثلت بعمله في السلك الخارجي، بصفته وزيرا مفوضا للعراق لدى بعض الدول كسوريا وتركيا.

10- لم يظهر له أي دور خلال تعينه عضوا لمجلس الاعيان على الرغم من ان الفترة التي عين خلالها قد حفلت بدراسة ومناقشة العديد من مشاريع القوانين فضلا عن مناقشة مجمل اعمال لجان المجلس المذكور.

11- على الرغم من توليه عدة مناصب ادارية ووظيفية حساسة الا انه حرص على حضور المناسبات والاعياد الوطنية والمشاركة فيها ، فعلى سبيل المثال لا الحصر فقد شارك في الحفل الذي اقيم في القصر الملكي يوم التاسع من شعبان عام 1956 والذي صادف يوم عيد النهضة العربية الكبرى وقدم التهاني والتبريكات الى الملك فيصل الثاني[103]، واعضاء الحكومة العراقية وجميع المشاركين في الاحتفال[104].

قائمة الهوامش

(1) الاسرة الالوسية من الاسر العراقية التي اشتهرت بما انجبته من العلماء والفضلاء والادباء لاسيما السيد محمود الالوسي مفتي بغداد عام 1834. للمزيد من التفاصيل عن هذه الاسرة ينظر: ابراهيم الدروبي ،البغداديون اخبارهم ومجالسهم، مطبعة الرابطة ،بغداد، 1958،ص ص26-29.

(2) الحكومة العراقية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1943، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1944، ص 52.

(3) محمد حسين الزبيدي ،السياسيون العراقيون المنفيون الى جزيرة هنجام عام 1922، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،1985،ص ص 181-182.

(4) عبد الرزاق الهلالي، معجم العراق،ج1،مطبعة النجاح،بغداد،1953،ص 247.

(5)العراق، ((جريدة))، العدد 729، 10/تشرين الثاني/1922،ص2 .

(6) تأسست في بغداد عام 1926 من قبل بعض الاطباء العراقيين لتعنى بالمسائل الطبية والصحية. للمزيد من التفاصيل ينظر: نداء الشعب، العدد254 ،2/تشرين الثاني/ 1926،ص 2؛ الموصل،((جريدة))،العدد1263,24/تشرين الثاني/1926، ص 1.

(7) الحكومة العراقية، سجل الحكومة العراقية، صدر في كانون الثاني 1927، مطبعة الحكومة، بغداد، 1927؛ حميد المطبعي، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين، ج2، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1996، ص 12.

(8) المصدر نفسه، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1927، مطبعة الحكومة، بغداد، 1927، ص 34؛ نداء الشعب، ((جريدة))، العدد234، 28/تشرين الغول/1926 .ص 1.

(9) العراق، العدد 1960، 8/تشرين الثاني/1926،ص 2.

(10) سالم الدملوجي، الكلية الطبية الملكية العراقية من خلال سيرة ذاتية، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،2003 ،ص 173.

(11) ضمت الهيئة المؤسسة لها كل من: (الحاج ياسين الخضيري ، ابراهيم محمود الشابندر ، طاهر محمد سليم ، حسن رضا ، سامي شوكت ، سامي سليمان ، ابراهيم عاكف الالوسي ، صائب شوكت وعبد الحميد الباجة جي) وكان غرض الجمعية هو الاخذ بكل الوسائل الممكنة لإصلاح حالة الطفل العراقي. للمزيد من التفاصيل عنها وعن نظامها الداخلي ينظر: العراق،العددين،2406، 2407، في 20، 21/اذار/1928،ص 2؛ النهضة،((جريدة))، العدد60 ،20/اذار/1928، ص 3؛ الياهور دنكور ومحمود فهمي درويش، الدليل العراقي الرسمي لسنة 1936 (موسوعة سنوية- ادارية- اجتماعية- اقتصادية- تجارية- زراعية مصورة)، دنكور للطباعة والنشر، بغداد، 1936،ص 834.

(12) التقدم،((جريدة))، العدد 15، 3/كانون الاول/1928،ص 2.
(13) العراق، العدد 2590، 22/تشرين الاول/1928،ص 2؛ النهضة،((جريدة))،العدد 231,21/تشرين الاول/1928،ص 2.
(14) التقدم، العدد87، 27/شباط/1929،ص 2؛ العراق، العدد 2702، 2/اذار/1929،ص 2.
(15) هو نادِ اجتماعي رياضي اسسه بعض الشباب العراقي لقضاء اوقات فراغهم في المسائل الاجتماعية والرياضية، وقد اجازته وزارة الداخلية في حزيران عام 1929. للمزيد من التفاصيل عن نظامه الداخلي ينظر: النهضة، العدد 431، 26/حزيران/1929/ص 2.
(16) الاستقلال،((جريدة))، العدد 1482، 20/ايار/1930/ص 2.
(17) في عام 1924 اصبحت دائرة اسالة ماء لواء بغداد ضمن الدوائر التابعة لوزارة الاشغال والمواصلات والتي تم تغيير اسمها الى اسم وزارة الاقتصاد والمواصلات في الثامن والعشرين من اذار عام 1932،حيث دمجت دوائر الري والماء والاشغال بمديرية عرفت باسم (مديرية الري والاشغال العامة). للمزيد من التفاصيل ينظر: الحكومة العراقية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1932، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1932، ص 58؛ ميس داود خشن الربيعي، وزارة المواصلات والأشغال (1939-1958) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كليه التربية(ابن رشد-للعلوم الإنسانية) ،جامعه بغداد، 2014،ص ص 6-9.
(18) الياهور دنكور ومحمود فهمي درويش، المصدر السابق، ص 250.
(19) دار الكتب والوثائق، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، تصنيف 311/2911، تحسين علي 1927- 1938، و73-75، ص 73-82؛ الاستقلال،((جريدة))،العدد 1983 ، 5/تشرين الاول/1933،ص 2.
(20) صدر قانون منح نوط جمعية الهلال الاحمر العراقية في 2/4/ 1934،وضم ثلاثة اصناف(الذهبي ،والفضي، والنحاسي) وحدد شروط منح الانواط باقتراح من وزير الداخلية، عل ان يمنح النوط الذهبي منه الى الشخص الذي قدم خدمات ممتازة ومهمة لهذه الجمعية . للمزيد من التفاصيل ينظر:- دار الكتب والوثائق، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم التصنيف 311/1052، جمعية الهلال الاحمر، 1932/3/16- 1935/9/17،و10- 17،ص ص 14- 34؛المصدر نفسه، تصنيف 311/2911، المصدر السابق، و 75، ص82.
(21) ناجي تركي حمزة عمران، وزارة الشؤون الاجتماعية(1939-1958)م دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية-ابن رشد-،جامعة بغداد،2012، ص 30.
(22) الاستقلال، العدد 2800، 22/حزيران/1936، ص2.
(23) المصدر نفسه، العدد 2843، 10/اب/1936،ص 2.
(24) وضمت اللجنة في عضويتها كلا من:- السيد علي رأفت مهندس امانة العاصمة، والدكتور محمد حسن سلمان رئيس صحة وزارة المعارف. للمزيد من التفاصيل ينظر:- المصدر نفسه، العدد 2859، 28/اب/1936،ص 3.
(25) قحطان حميد العنبكي، وزارة الداخلية- الهيكل الوظيفي وتطور مؤسسات العمل التخصصي 1925-1939- (دراسة احصائية تحليلية مقارنة)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة ديالى، 2003، ص293.
(26) مؤيد الونداوي، اعلام الشخصيات السياسية العراقية في وثائق بريطانية 1935- 1958، مطبعة امنة،عمان،2012،ص 124.
(27)الحكومة العراقية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1940، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1940، ص 35.
(28) اشار احد التقارير الادارية للجنة اسالة الماء لمنطقة بغداد للفترة(1940-1941) الى ان اللجنة ضمت كل من:- ((المستر ئي. تي. كبارن (E.T.Kiparin)رئيسا والدكتور ابراهيم عاكف الالوسي نائبا للرئيس ومن الاعضاء: محمد سليم الراضي، عبدالله الشواف، خضوري عزره، اما المدير الفني للمشروع فهو المستر برنارد ويترون(P.Wetorn))).مقتبس في قحطان حميد العنبكي، المصدر السابق ،ص 125.
(29) تأسست هذه الجمعية عام 1932 برعاية الملك فيصل الاول على غرار جمعيات الصليب الاحمر الدولية. وكانت غايتها هي اسعاف جرحى الحرب ومنكوبيها وتخفيف الالم بمختلف الوسائل الممكنة ، ومساعدة المنكوبين الذين يصابون بنكبات فجائية اثناء السلم، استمدت " جمعية الهلال الاحمر" مبادئها العامة من مبادئ جمعية الصليب الاحمر في جنيف، وهي مبادئ اساسية قوامها الرحمة، اهمها مبدا الانسانية، والمساواة ، وعدم التحيز والحياد والعالمية. للمزيد من التفاصيل ينظر: حيدر حميد رشيد، الاوضاع الصحية في العراق 1945-1958 دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية-ابن رشد- جامعة بغداد، 2007، ص 218.
(30) تأسست في بغداد في الثامن عشر من حزيران عام 1933 بهدف تنشيط حركة الطيران في البلاد ، وبث الدعاية لذلك من الناحيتين العسكرية والتجارية بإشراف وزارة الدفاع ، وقد ازداد عدد المشتركين في الجمعية حتى فتحت فروعاً لها في جميع انحاء العراق. للمزيد من التفاصيل ينظر: رجـاء زامل كاظم الموسوي، جـلال بابـان ودوره السياسـي في العراق حتى عام 1958م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية-ابن رشد-،جامعة بغداد،2002،ص ص71-72.
(31)دار الكتب والوثائق، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي، رقم التصنيف 311/3960، قوائم بأسماء كبار موظفي الدولة عام 1943، و7، 16، 18، ص ص 8، 27، 30.
(32) هو ابن الشريف علي بن الشريف حسين، ولد في الطائف في منطقة الحجاز عام 1913، واكمل تعليمه في مصر ثم بريطانيا، اصبح وصيا على عرش العراق لصغر سن الامير (فيصل الثاني) ابن الملك غازي، واستمر في الوصاية حتى عام 1953، قتل عام 1958. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الهادي الخماسي، الامير عبد الاله (1939-1958) ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ،2001..

(33) اسهم مع من محمد حسن كبة وزير الشؤون الاجتماعية وتحسين علي رئيس الديوان الملكي لإنشاء الجمعية ،ووقع على العريضة ايضا كل من: عبد الهادي الجلبي ، والدكتور سامي شوكت ، والدكتور حنا خياط ، وذيبان الغبان ، وكامل الخضيري ، وابراهيم الشابندر ، ويوسف سركيس ، وحسن رضا ، وجعفر الشبيبي ، وعزرا مناحيم ، وعلي كمال ، والدكتور نجيب محمود . للمزيد من التفاصيل ينظر: اديب توفيق الفكيكي ، تاريخ اعلام الطب العراقي الحديث ، ج1 ، شركة المنصور للطباعة المحدودة ، بغداد ، 1989، ص62؛ صالح محمد العابد ، مذكرات تحسين علي 1890-1970، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، 2004، ص198.

(34) ولد في بغداد عام 1885، اكمل دراسته في استانبول، عمل استاذا في مدرسة الحقوق ببغداد، انتهى لعدة جمعيات سياسية مناهضة للاحتلال البريطاني للعراق، استوزر اكثر من مرة، فضلا عن تراسه الحكومة مرتين، انتخب عضوا في المجلس النيابي اكثر من دورة، توفى عام 1948، للمزيد من التفاصيل ينظر: افراح فاضل قنبر، حمدي الباجه جي ودروس في السياسة العراقية 1887-1948، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1973.

(35) البلاد،((جريدة))، العدد2242,5/حزيران/1944.

(36) صوت الاهالي،((جريدة))، العدد 1083،الاول/ شباط /1946.

(37) للمزيد من التفاصيل عن دوره الاداري في هذه الوزارة ينظر: فلاح حسن كزار عباس، وزارة المعارف العراقية 1920-1958(دراسة تاريخيه)، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية -ابن رشد- للعلوم الانسانية، جامعة بغداد،2016،ص ص 297-280.

(38) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية،ج10، ط 7، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988، ص 171.

(39)تبنت الجمعية الطبية البغدادية عام 1921 فكرة تأسيس كلية طبية في العراق، واخذت الاستعدادات تجري على قدم وساق من اجل انجاح هذا المشروع الذي توج بالنجاح في 1927/11/29، حينما افتتحت الكلية ابوابها امام الطلبة كفرع لجامعة اهل البيت. للمزيد من التفاصيل حول نشوء هذه الكلية ينظر:- هاشم الوتري ومعمر خالد الشابندر، تاريخ الطب في العراق مع نشوء وتقدم الكلية الطبية العراقية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1939؛ طالب ابراهيم العقابي، الخدمات الصحية، حضارة العراق، ج13، بغداد،1985، ص ص 138-139؛ سالم الدملوجي، المصدر السابق، ص، 189.

(40) الحكومة العراقية ، محاضر جلسات مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1945، محضر الجلسة الخامسة والعشرون، 25/ اذار/1946، مطبعة الحكومة ،بغداد، ص 254.

(41) ينظر الهامشين 71,69.

(42) كما ضمت اللجنة عضوية كل من:(محمد جعفر الشبيبي ، وعبد الهادي الجلبي ، ومحمد حديد واعضاء اخرين). للمزيد من التفاصيل ينظر: جمعية الهلال الاحمر العراقية ، التقرير النهائي عن اعمال اللجنة المركزية لاكتتاب اسعاف منكوبي الفيضان ، مطبعة التفيض ،بغداد ، 1947، ص3 .

(43) دار الكتب والوثائق، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي، رقم التصنيف 311/3475، الارادات الملكية السامية والانظمة والقوانين ، فتحت بتاريخ 1948/9/7 واغلقت في 26/كانون الثاني/1948، و 50، ص 53.

(44) المصدر نفسه، رقم التصنيف 311/3476، الارادات الملكية السامية ، فتحت بتاريخ 30/تشرين الاول/1948 واغلقت في 21/شباط/1949، و 327، ص 347.

(45)للمزيد من التفاصيل حول الموضوع ينظر: محمد جعفر الحيالي، العلاقات بين سوريا والعراق 1945- 1958 دراسة في العمل السياسي القومي المشترك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001،ص ص 228-232.

(46) عين بدلا عنه السيد موسى الشاهبندر. المصدر نفسه.ص 234.

(47) كان يشغل المنصب آنذاك الوزير بهاء الدين نوري . للمزيد من التفاصيل ينظر: دار الكتب والوثائق، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي، رقم التصنيف 311/3478، الارادات الملكية المطاعة، فتحت بتاريخ 6/تموز1949/7 واغلقت في 15/تشرين الاول/1949، و3، ص 3.

(48) دار الكتب والوثائق، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي، رقم التصنيف 311/3480،.الارادات الملكية السامية، فتحت بتاريخ 8/شباط/1950 واغلقت في 6/حزيران/1950 ،و 346، ص 351.

(49) الحكومة العراقية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1950 مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1950، ص 8.

(50) المصدر نفسه، تصنيف 311/3490، الارادات الملكية السامية، فتحت بتاريخ 2/كانون الاول/1953 واغلقت في 17/ايار/1953، و 245، ص 248.

(51) المصدر نفسه، تصنيف 311/3498، الارادات الملكية السامية، فتحت بتاريخ 23/تشرين الثاني/1955 واغلقت في 26/شباط/1956، و 46، ص46.

(52) سيتم الاشارة الى ذلك في المبحث الثاني من هذه الدراسة.

(53) مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث،ج2،دار الحكمة،لندن،2004،ص120.

(54) الجدول من عمل الباحث بالاستناد الى:- سالم الدملوجي ، المصدر السابق ،ص173؛ العراق،العددين،2406، 2407، المصدر السابق؛ النهضة، العدد 431المصدر السابق؛ الاستقلال ،العدد 1482، المصدر السابق؛ ميس داود خشن الربيعي، المصدر السابق،ص8؛ الياهور دنكور ومحمود فهمي درويش، المصدر السابق، ص 250؛ الاستقلال، العدد 2800؛ قحطان حميد العنبكي، المصدر السابق ،ص 293؛ الحكومة العراقية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1940،المصدر السابق ،ص 35؛

حيدر حميد رشيد، المصدر السابق ،ص218؛البلاد، المصدر السابق؛ صوت الاهالي، العدد 1083 ، المصدر السابق ؛ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق،ص 171؛ الحكومة العراقية ، محاضر جلسات مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1945، محضر الجلسة الخامسة والعشرون، المصدر السابق؛ دار الكتب والوثائق، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي، رقم التصنيف 311/3475، المصدر السابق؛ المصدر نفسه، رقم التصنيف 311/3476؛ محمد جعفر الحيالي، المصدر السابق، ص 230؛ دار الكتب والوثائق، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي، رقم التصنيف 311/3480، المصدر السابق؛ المصدر نفسه، تصنيف 311/3498؛ مير بصري، المصدر نفسه.

(55) الزم الباب الرابع- الوزارة- من القانون على ان الوزير المعين ان لا يبقى في منصبه اكثر من ستة اشهر ما لم يعين عضوا في مجلس الاعيان او ينتخب لمجلس النواب قبل نهاية المدة المذكورة. للمزيد من التفاصيل ينظر: دار الكتب والوثائق، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي، رقم التصنيف 311/4328،.الدستور العراقي ، و 5، ص 28.

(56)الحكومة العراقية ، محاضر جلسات مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي الاول لسنة 1943، محضر الجلسة الاولى،9/تشرين الاول/1943، مطبعة الحكومة، بغداد، 1943، ص 1.

(57) النائب هو تحسين العسكري. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية المصدر السابق، ص 302.

(58)الحكومة العراقية ، محاضر جلسات مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة ،الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1944، محضر الجلسة الاولى، 2/كانون الاول/1944، مطبعة الحكومة، بغداد،1944، ص 8.

(59) الحكومة العراقية ، محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1944،المصدر السابق، محضر الجلسة الثالثة، 31/كانون الاول/1944، ص ص 17- 20.

(60)النائب سالم نامق.

(61)النائب ماجد مصطفى.

(62)النائب نجيب الراوي.

(63) النائب سلمان الشيخ داود.

(64)الحكومة العراقية ، محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1944،المصدر السابق، محضر الجلسة العاشرة، 11/كانون الثاني/1945، ص ص128-135.

(65) المصدر نفسه.

(66)النائب محمد عبدالله النقيب.

(67) المصدر نفسه ، محضر الجلسة السادسة عشر،7/شباط/1945، ص ص 196- 198.

(68) النائب هو نائب لواء اربيل محمود عبد الله النقيب. ينظر: المصدر نفسه.

(69) المصدر نفسه ، محضر الجلسة الحادية والعشرون، 25/شباط/1945، ص ص 253- 259.

(70) المصدر نفسه ، محضر الجلسة الثالثة والعشرون، 7/اذار/1945، ص ص 271- 273.

(71) المصدر نفسه ، محضر الجلسة السابعة والعشرون، 27/اذار/1945، ص 351.

(72)المصدر نفسه ، ، ص ص 324- 326.

(73) المصدر نفسه ، محضر الجلسة الثامنة والعشرون، الاول/نيسان/1945، ص ص 354- 359.

(74) النائب هو جعفر حمندي. ينظر: المصدر نفسه ، محضر الجلسة التاسعة والعشرون، 10/نيسان/1945، ص ص 363-366.

(75) المصدر نفسه ، ص 367.

(76) نصت هذه المادة على عدم جواز تعيين مدرسين من اصحاب الشهادات العليا في الملاك الابتدائي. للمزيد من التفاصيل ينظر: دار الكتب والوثائق، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة، قانون المعارف العام رقم 57 لسنة 1940، ص359.

(77) الحكومة العراقية ، محاضر جلسات مجلس النواب ،الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1944، محضر الجلسة التاسعة والعشرون، 10/نيسان/1945، ص 364

(78). المصدر نفسه، ص ص 365-366.

(79) النائب هو داخل الشعلان .للمزيد من التفاصيل ينظر:- الحكومة العراقية ، محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1945،الدورة الانتخابية العاشرة ،محضر الجلسة الثانية عشرة، 13/كانون الثاني/1946، مطبعة الحكومة، بغداد، 1946، ص ص 86- 95.

(80) النائب جعفر حمندي.

(81) المصدر نفسه، ص 95..

(82)صوت الاهالي، ، العدد 663، 31اب1944، ص1.

(83)ولد في بغداد عام 1892، واكمل دراسته الابتدائية والاعدادية فيها عام 1908، ثم دخل مدرسة الحقوق ببغداد، ثم سافر الى استانبول لإكمال دراسته التي اتمها عام 1912 ، في عام 1921 عيّن مديرا لمدرسة الحقوق ببغداد، شغل عدة وظائف ادارية في وزارة العدلية، كما شغل عدة مناصب وزارية، فضلا عن تراسه الحكومة ثلاث مرات، توفى عام 1968. للمزيد من التفاصيل ينظر: زاير نافع الفهد، توفيق السويدي ودوره في السياسة العراقية 1945-1958، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، 1990.

(84) الوقائع العراقية،((جريدة))، العدد 2345، 25شباط1946.
(85) الحكومة العراقية ، محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1945،الدورة الانتخابية العاشرة ،المصدر السابق، محضر الجلسة الخامسة والعشرين، 25/اذار/1946، ص 254.
(86) دار الكتب والوثائق، الوحدة الوثائقية ، ملفات مجلس الاعيان/ الديوان، رقم التصنيف 3321/211، معالي السيد ابراهيم عاكف الالوسي،1957-1958 ، و 1-4، ص 1-4. يذكر المؤرخ عبد الرزاق الحسني خطاءا بان صدور الارادة الملكية بتعينه عينا في مجلس الاعيان في الحادي والثلاثين من تشرين الاول عام 1957. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق، ص171.
(87) الحكومة العراقية ، محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة 1957، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاول/ كانون الاول/ 1957- 27/اذار/1958، محضر الجلسة الثالثة ،22/كانون الاول/1957، سجل الحكومة العراقية، بغداد،1958،ص ص 14-15.
(88) للمزيد من التفاصيل عن ذلك الدستور ينظر: دار الكتب والوثائق، الوحدة الوثائقية ، ملفات مجلس الاعيان/الديوان، رقم التصنيف 3321/43،دستور الاتحاد العربي، 1958-1958،و 1،ص 1.
(89) للمزيد من التفاصيل ينظر :- المصدر نفسه، ملفات البلاط الملكي، رقم التصنيف 311/4092، منهاج الجلسة السادسة لمجلس الاعيان من الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1958،و1-10،ص ص1-10.
(90) المصدر نفسه ، رقم التصنيف 4093/ 311، و1-10،ص ص 1-10.
(91) المصدر نفسه ، رقم التصنيف 4112/ 311، و1-16،ص ص 1-16.
(92)المصدر نفسه، ملفات مجلس الاعيان/الديوان، رقم التصنيف 3321/211،المصدر السابق، و2,4، ص ص 2، 4.
(93) نتيجة لظروف الحرب العالمية الثانية، اتخذت الحكومة العراقية اواخر عهد الملك غازي عدة اجراءات لتقييد الحريات العامة، وسعت لتعديل القانون الاساسي بهدف تقوية عمل مجلس النواب بالشكل الذي يسمح له بسحب الثقة عن الحكومة مقابل تقليص حقوق الملك وواجباته، غير ان الملاحظ بان التعديل وسع من صلاحيات الملك بالشكل الذي سمح له اختيار المرشحين لمجلس النواب والوزراء ،. للمزيد من التفاصيل عن ذلك التعديل الدستوري ينظر: الدولة العراقية ، محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة 1942، الدورة الانتخابية التاسعة، الاول/ تشرين الثاني/1942- 9/حزيران/1943، محضر الجلسة الثانية والاربعون 27/ايار/1943،مطبعة الحكومة،بغداد،1943،ص ص 374-417.
(94)ولد في بغداد عام 1888، وتلقى تعليمه فيها، وفي عام 1899 دخل المدرسة الاعدادية العسكرية في بغداد وتخرج فيها عام 1902، ثم غادر الى استانبول واكمل هناك تعليمه العسكري، شارك في حروب شتى، وساهم في الثورة العربية الكبرى عام 1916، عاد للعراق عام 1921، وشغل عدة مناصب وزارية فضلا عن تراسه الحكومة لأربعة عشرة مرة، قتل عام 1958. للمزيد من التفاصيل عن حياته ودوره السياسي ينظر: عبد الرزاق احمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1932، شركة التايمز للطبع، بغداد، 1987؛ سعاد رؤوف شير محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1945، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1988.
(95) ولد في لواء المنتفك (الناصرية) عام 1895، دخل المدرسة الرشدية هناك، واظهر تفوقا علميا واضحا، فأجاد التحدث بعدة لغات، في عام 1922 دخل مدرسة الحقوق وتخرج فيها عام 1925، شغل وظيفة (قاضي) في عدة مدن عراقية، كما استوزر اكثر من مرة، فضلا عن تراسه الحكومة عام 1947، توفى عام 1957. للمزيد من التفاصيل عن حياته ودوره السياسي، ينظر: فاطمة صادق عباس السعدي، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام 1957، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2008.
(96) فاضل محمد رضا، الانتخابات النيابية في العراق 1933- 1958، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية-ابن رشد-، جامعة بغداد، 2012، ص262.
(97)عطل عمل المجلس اعتبارا من الاول/ حزيران/1945/ ، بعد ان صدرت ارادة ملكية بالرقم(42) في 31/ايار/1945، على ان يجتمع في 2/حزيران/ 1945. ينظر:- الحكومة العراقية ، محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1945،الدورة الانتخابية العاشرة ،المصدر السابق، محضر الجلسة الثانية والاربعون، 31/ايار/1945، ص 526- 556.
(98) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1944،المصدر السابق، محضر الجلسة الخامسة والثلاثون، 13/ايار/1945، ص ص434-441.
(99) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1945،الدورة الانتخابية العاشرة ،المصدر السابق ، محضر الجلسات(الحادية والعشرين، والرابعة والعشرين، والخامسة والعشرين)، في 5، 24، 25 /اذار/1946، ص ص 201-- 254.
(100) كان الميثاق قد وقع في القاهرة يوم 22/اذار/1945، من قبل الدول الاتية(العراق، سوريا، الاردن، المملكة العربية السعودية، لبنان، مصر، اليمن). للمزيد من التفاصيل عن تلك اللائحة القانونية ينظر:- المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1944، محضر الجلسة السابعة والعشرون، المصدر السابق، ص351.

(101) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1945، تقرير سكرتير المجلس عن اعمال اللجان الدائمة في الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة 1945 والاجتماع الاعتيادي لسنة 1945، مطبعة الحكومة ، بغداد، 1946، ص 1.
(102) سالم الدملوجي، المصدر السابق ،ص 173.

(103) ولد في بغداد عام 1935 ونشأ فيها ودرس العلوم على يد اساتذة متخصصين، نودي به ملكاً على العراق في السادس من نيسان 1939 أثر وفاة أبيه الملك غازي، ونتيجة لصغر سنه أصبح خاله (عبد الإله) وصياً على العرش، وفي الثالث من أيار 1953 توج ملكاً على العراق بعد بلوغه السن القانونية، قتل مع عائلته في حديقة قصر الرحاب في الرابع عشر من تموز 1958.للمزيد من التفاصيل ينظر: لطفي جعفر فرج، الملك فيصل الثاني أخر ملوك العراق، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2001.

(104) دار الكتب والوثائق، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم التصنيف 311/4761،سجل التشريفات الملكية 56، فتح بتاريخ 1954/9/20- 1956/12/3، و10،ص ص 10-12.

قائمة المصادر

أولاً: الوثائق الحكومية غير المنشورة :

أ- ملفات البلاط الملكي:

1- دار الكتب والوثائق، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، تصنيف 311/2911، تحسين علي 1927-1938.
2- المصدر نفسه ، رقم التصنيف 311/1052، جمعية الهلال الاحمر، 1932/3/16- 1935/9/17،.
3- المصدر نفسه، رقم التصنيف 311/3960، قوائم بأسماء كبار موظفي الدولة عام 1943.
4- المصدر نفسه، رقم التصنيف 311/3475، الارادات الملكية السامية والانظمة والقوانين ، فتحت بتاريخ 1948/9/7 واغلقت في 26/كانون الثاني/1948.
5- المصدر نفسه، رقم التصنيف 311/3476، الارادات الملكية السامية ، فتحت بتاريخ 30/تشرين الاول/1948 واغلقت في 21/شباط/1949.
6- المصدر نفسه، رقم التصنيف 311/3478، الارادات الملكية المطاعة، فتحت بتاريخ 6/تموز1949/7 واغلقت في 15/تشرين الاول/1949.
7- المصدر نفسه، رقم التصنيف 311/3480،.الارادات الملكية السامية، فتحت بتاريخ 8/شباط/1950 واغلقت في 6/حزيران/1950.
8- المصدر نفسه، تصنيف 311/3490، الارادات الملكية السامية، فتحت بتاريخ 2/كانون الاول/1953 واغلقت في 17/ايار/1953.
9- المصدر نفسه، تصنيف 311/3498، الارادات الملكية السامية، فتحت بتاريخ 23/تشرين الثاني/1955 واغلقت في 26/شباط/1956.
10-المصدر نفسه، رقم التصنيف 311/4328،.الدستور العراقي .
11-المصدر نفسه، ، رقم التصنيف 311/4092، منهاج الجلسة السادسة لمجلس الاعيان من الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1958.
12- المصدر نفسه ، رقم التصنيف 4093/ 311.
13- المصدر نفسه ، رقم التصنيف 4112/ 311.
14- المصدر نفسه، رقم التصنيف 311/4761،سجل التشريفات الملكية 56، فتح بتاريخ 1954/9/20-1956/12/3.

ب- ملفات مجلس الأعيان:

1- دار الكتب والوثائق، الوحدة الوثائقية ، ملفات مجلس الاعيان/ الديوان، رقم التصنيف 3321/211، معالي السيد ابراهيم عاكف الالوسي،1957-1958 .
2- المصدر نفسه، رقم التصنيف 3321/43،دستور الاتحاد العربي، 1958-1958.
3- المصدر نفسه، ملفات مجلس الاعيان/الديوان، رقم التصنيف 3321/211.

ثانياً: الوثائق الحكومية المنشورة المحفوظة في دار الكتب والوثائق العراقية:

ا-متفرقة:

1- جمعية الهلال الاحمر العراقية ، التقرير النهائي عن اعمال اللجنة المركزية لاكتتاب اسعاف منكوبي الفيضان ، مطبعة التفيض ،بغداد ، 1947.

ب- محاضر جلسات مجلس النواب العراقي:
1-الدولة العراقية ، محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة 1942، الدورة الانتخابية التاسعة، الاول/ تشرين الثاني/1942- 9/حزيران/1943، مطبعة الحكومة،بغداد،1943.
2- المصدر نفسه، محضر الجلسة الثانية والاربعون 27/ايار/1943.
3- المصدر نفسه ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي الاول لسنة 1943، محضر الجلسة الاولى،9/تشرين الاول/1943، مطبعة الحكومة، بغداد، 1943.
4- المصدر نفسه ، الدورة الانتخابية العاشرة ،الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1944، محضر الجلسة الاولى، 2/كانون الاول/1944، مطبعة الحكومة، بغداد،1944.
5- المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1944، محضر الجلسة الثالثة، 31/كانون الاول/1944.
6- المصدر نفسه، محضر الجلسة العاشرة،11/كانون الثاني/1945.
5-المصدر نفسه، محضر الجلسة الخامسة والثلاثون، 1/ايار/1945.
5-المصدر نفسه ،محضر الجلسة السادسة عشر،7/شباط/1945.
7- المصدر نفسه ،محضر الجلسة الحادية والعشرون، 25/شباط/1945.
8- المصدر نفسه ،محضر الجلسة الثالثة والعشرون، 7/اذار/1945.
9- المصدر نفسه ،محضر الجلسة السابعة والعشرون، 27/اذار/1945.
10- المصدر نفسه ،محضر الجلسة الثامنة والعشرون، الاول/نيسان/1945.
11- المصدر نفسه ،محضر الجلسة التاسعة والعشرون، 10/نيسان/1945.
12- المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1945، تقرير سكرتير المجلس عن اعمال اللجان الدائمة في الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة 1945 والاجتماع الاعتيادي لسنة 1945، مطبعة الحكومة ، بغداد، 1946.
13-المصدر نفسه ، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1945،الدورة الانتخابية العاشرة ، محضر الجلسة الثانية والاربعون، 31/ايار/1945، مطبعة الحكومة، بغداد، 1946.
14-المصدر نفسه ، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1945،الدورة الانتخابية العاشرة ،محضر الجلسة الثانية عشرة،13/كانون الثاني/1946 .
15- المصدر نفسه، محضر الجلسات(الحادية والعشرين، والرابعة والعشرين، والخامسة والعشرين)، في 5، 24، 25 /اذار/1946.
15- المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة 1957، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاول/ كانون الاول/ 1957- 27/اذار/1958، محضر الجلسة الثالثة ،22/كانون الاول/1957.

ت - مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة عام 1940:
1-دار الكتب والوثائق، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة، قانون المعارف العام رقم 57 لسنة 1940.

ث- جداول كبار موظفي الدولة:
1-الحكومة العراقية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1943، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1944.
2-الحكومة العراقية، سجل الحكومة العراقية، صدر في كانون الثاني 1927، مطبعة الحكومة، بغداد، 1927.
3-الحكومة العراقية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1932، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1932.
4-الحكومة العراقية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1940 مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1940.
5-لحكومة العراقية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1950 مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1950.
6-سجل الحكومة العراقية،بغداد،1958.

ثالثاً: الدوريات (الجرائد والمجلات) :

اسم الجريدة	مكان الاصدار	الاعوام
العراق	بغداد	1928,1926,1922
نداء الشعب	بغداد	1926
الموصل	الموصل	1926
النهضة	بغداد	1929,1928
التقدم	بغداد	1929,1928
الاستقلال	بغداد	1936,1933,1930
البلاد	بغداد	1944
صوت الاهالي	بغداد	1946,1944
الوقائع العراقية	بغداد	1946

رابعاً: الكتب الوثائقية:

1-الياهور دنكور ومحمود فهمي درويش، الدليل العراقي الرسمي لسنة 1936 (موسوعة سنوية- ادارية- اجتماعية- اقتصادية- تجارية- زراعية مصورة)، دنكور للطباعة والنشر، بغداد، 1936.

2- مؤيد الونداوي، اعلام الشخصيات السياسية العراقية في وثائق بريطانية 1935- 1958، مطبعة امنة،عمان،2012.

خامسا: كتب المذكرات:

1-صالح محمد العابد ، مذكرات تحسين علي 1890-1970، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، 2004.

سادسا: الرسائل والاطاريح الجامعية:

1-افراح فاضل قنبر، حمدي الباجه جي ودروس في السياسة العراقية 1887-1948، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1973.

2-حيدر حميد رشيد، الاوضاع الصحية في العراق 1945-1958 دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية-ابن رشد- جامعة بغداد، 2007.

3-رجـاء زامل كاظم الموسوي، جـلال بابـان ودوره السياســي في العراق حتى عام 1958م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية-ابن رشد-،جامعة بغداد،2002.

4-زاير نافع الفهد، توفيق السويدي ودوره في السياسة العراقية 1945-1958، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، 1990.

5-فاضل محمد رضا، الانتخابات النيابية في العراق 1933- 1958، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية-ابن رشد-، جامعة بغداد، 2012.

6-فلاح حسن كزار عباس، وزارة المعارف العراقية 1920-1958(دراسة تاريخيه)، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية -ابن رشد- للعلوم الانسانية، جامعة بغداد،2016.

7-قحطان حميد العنبكي، وزارة الداخلية- الهيكل الوظيفي وتطور مؤسسات العمل التخصصي 1925-1939- (دراسة احصائية تحليلية مقارنة)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة ديالى، 2003.
8-ميس داود خشن الربيعي، وزارة المواصلات والأشغال (1939-1958) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كليه التربية(ابن رشد-للعلوم الإنسانية) ،جامعه بغداد، 2014.
9-ناجي تركي حمزة عمران، وزارة الشؤون الاجتماعية(1939-1958)م دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية-ابن رشد-،جامعة بغداد،2012.

سادساً: الكتب العربية:

1-ابراهيم الدروبي ،البغداديون اخبارهم ومجالسهم، مطبعة الرابطة ،بغداد، 1958.
2-اديب توفيق الفكيكي ، تاريخ اعلام الطب العراقي الحديث ، ج1 ، شركة المنصور للطباعة المحدودة ، بغداد ، 1989.
3-سالم الدملوجي، الكلية الطبية الملكية العراقية من خلال سيرة ذاتية، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،2003.
4-سعاد رؤوف شير محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1945، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1988.
5-طالب ابراهيم العقابي، الخدمات الصحية، حضارة العراق، ج13، بغداد،1985.
6-عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية،ج10، ط 7، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988.
7-عبد الرزاق احمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1932، شركة التايمز للطبع، بغداد، 1987.
8-عبد الرزاق الهلالي، معجم العراق،ج1،مطبعة النجاح،بغداد،1953.
9-عبد الهادي الخماسي، الامير عبد الاله (1939-1958) ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ،2001.
10-فاطمة صادق عباس السعدي، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام 1957، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2008.
11-لطفي جعفر فرج، الملك فيصل الثاني أخر ملوك العراق، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2001.
12-محمد جعفر الحيالي، العلاقات بين سوريا والعراق 1945- 1958 دراسة في العمل السياسي القومي المشترك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
13-محمد حسين الزبيدي ،السياسيون العراقيون المنفيون الى جزيرة هنجام عام 1922، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،1985.
14-هاشم الوتري ومعمر خالد الشابندر، تاريخ الطب في العراق مع نشوء وتقدم الكلية الطبية العراقية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1939.

سابعا: كتب الموسوعات:

1-حميد المطبعي، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين، ج2، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1996، ص 12.
2-مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث،ج2،دار الحكمة،لندن،2004،ص120.